مقياس: تاريخ الفكر الاقتصادي

من إعداد: د/عليوة علي

أستاذ محاضر "أ"

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

المحور الرّابع: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في ظل الحضارة الإسلامية

أهداف الدرس:

نهدف من خلال هذا الدرس إلى:

- ✓ تسليط الضوء على مبادئ الاقتصاد الإسلامي؛
- ✓ التعرف على طبيعة الحياة الاقتصادية في عهد الرّسول صلّى الله عليه وسلّم؛
- ✓ أهمّ الأفكار الاقتصادية التي جاء بها المُفكّرين المسلمين المقريزي وابن خلدون.

محتويات الدرس:

مقدمة 1

أوّلاً: مبادئ الاقتصاد الإسلامي 1

ثانياً: الحياة الاقتصادية في عهد الرّسول صلّى الله عليه وسلّم 1

ثالثاً: أعلام الفكر الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى 2

مقدمة

كانت العصور الوسطى هي عصور الظلمات بالنسبة لأوروبا، فقد كانت متزامنة مع ازدهار حضاري كبير عرفته الدولة الإسلامية، فانتقل مركز الإشعاع الحضاري إلى الدولة الإسلامية وازدهرت العلوم والفلسفة.

أوّلاً: مبادئ الاقتصاد الإسلامي

يقوم الاقتصاد الإسلامي على المبادئ التالية:

- **الملكية المزدوجة:** من أهم الأصول الاقتصادية الإسلامية مبدأ ازدواج الملكية الخاصة والعامة، وذلك يعود إلى أن كليهما يسهم على قدم المساواة في عملية التنمية الاقتصادية، ويعتمدها في آن واحد كأصل وليس كاستثناء مؤقت، فهو يُقر الملكية الخاصة ويُقر الملكية العامة ويجعل لكل منهما المجال الواسع الذي يعمل فيه؛
- **الحرية الاقتصادية المقيدة:** تقييد الحرية في الاقتصاد الإسلامي يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال وإنفاقه، بخلاف النظام الرأسمالي الذي أطلقها بلا قيود أو ضوابط وجعل لدى الفرد الحرية المطلقة في الكسب والإنفاق، وبخلاف أيضا النظام الاشتراكي الذي صادر تلك الحرية تمنع الناس من التملك.
- **العدالة الاجتماعية (التكافل الاجتماعي):** من الحقائق الثابتة أن أفراد المجتمع يتفاوتون في الصفات الجسدية والنفسية والفكرية، وما دام هذا التفاوت قائماً فحتماً هناك تفاوت في الحصول على المال، ولحماية هذا التفاوت شرع الإسلام التكافل الاجتماعي، وشرع الإرث، الزكاة، الهبات والصدقات، ونهى عن الإسراف، البذخ والترف.

ثانياً: الحياة الاقتصادية في عهد الرّسول صلّى الله عليه وسلّم

قام الرسول صلى الله عليه وسلم بعد هجرته مع أصحابه إلى المدينة المنورة من مكة بتغيير اسمها بعدما كان "يثرب"، وخلال حياتي فيها بدأت محاولات التغلب على الصراعات الداخلية (بين قبائل الأوس والخزرج) التي أفسدت الحياة الاقتصادية لسكانها العرب، وأدت إلى احتكار اليهود لمجالات التجارة والصناعة فيها. وأصبحت المدينة المنورة في التحول التدريجي إلى ما يمكن تسميته "المدينة المثلى"، حيث أصبح البناء الأخلاقي القائم على العقيدة الإسلامية هو الأساس الجديد لتنظيم البناء الاقتصادي في الدولة.

ومن أهم معالم التنظيم الإسلامي للبناء الاقتصادي في المدينة الذي تم تطبيقه في عهد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، يمكن إيجازها في:

I. التوزيع العادل للثروة والدخل

وتظهر في تنازل الأنصار طواعية عن بعض أملاكهم بصفة دائمة أو مؤقتة لإخوانهم المهاجرين حتى أن الأنصار أعرض مقاسمة النخيل (الذي كان يمثل الشكل الرئيسي للثروة العقارية لديهم) مع المهاجرين، ولقد كانت هناك مجموعة من الوسائل لإعادة توزيع الثروة بشكل عادل بين الفئتين، والتي تمثلت في:

- ✓ **المساقات:** وهي توظيف الأنصار لإخوانهم المهاجرين في "سقي" أراضيهم والقيم عليها مقابل إشراكهم في الناتج التمر؛

✓ **الزكاة:** وهي الركن الرابع من أركان الإسلام، وهي حق للفقراء يعني الأغنياء؛

✓ **الصدقات الاختيارية والقرض الحسن:** كانت الصدقات معروفة في المجتمعات القديمة، أما القرض الحسن فهو الوسيلة المستحدثة التي تخص النظام الإسلامي وحده، وهو التنازل الاختياري عن مال خاص ووضعه تحت تصرف ولي الأمر لأغراض النفع العام، وذلك ابتغاء مرضاة الله في الحياة الآخرة. **قال تعالى: { مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ} [الحديد: 11].**

II. التنظيم وتنمية النشاط الإنتاجي:

وذلك من خلال:

✓ الحث على العمل من أجل الكسب وتحري الكسب الحلال والنهي عن الكسب الحرام؛

✓ إقرار الملكية الخاصة ودعوة مالكها للحفاظ عليها. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من قُتِلَ دون ماله فهو شهيد، ومن قُتِلَ دون دينه فهو شهيد، ومن قُتِلَ دون أهله فهو شهيد)) أخرجه أحمد؛

✓ تحديد إطار الملكية العامة: وقد حُددت ثلاث موارد يشترك فيها الناس وهي: الماء، النار والكلأ (الأرض).

1) تنظيم السوق والتجارة على أساس الحرية والمنافسة:

أوصى الرسول صلى الله عليه وسلم على اتخاذ سوق إسلامية تتسم بالتنافس الحرّ وتقوم على أربعة (04) أسس رئيسية هي:

- حرية الدخول والخروج من السوق دون قيد؛
- عدم الغش أو الظلم؛
- عدم الاحتكار، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((الجالب مرزوقٌ والمُحتكِرُ ملعونٌ)) رواه ابن ماجة؛
- الرقابة المستمرة على نشاط السوق للتأكد من التزامات التُّجار بالشريعة الإسلامية.

2) السلوك الاستهلاكي:

أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتوسّط في الأمور كلها، والزهد في الاستهلاك والتقشّف فيه وعدم الإسراف.

ثالثاً: أعلام الفكر الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى

إنّ التاريخ حافل بأسماء كبيرة شخصيات إسلامية كبيرة نبغت في شتى العلوم مثل، الفارابي، ابن حيان، ابن رشد، ابن سيناء، ابن خلدون، المقريزي، مالك بن نبي... إلخ. وسوف نختصر في دراستنا على الأفكار الاقتصادية لكلّ من: المقريزي وابن خلدون.

I. الفكر الاقتصادي عند المقريزي

ولد "تقي الدين أحمد بن علي المقريزي" سنة 1364 م بمصر وتوفي عام 1442 فهو عاش 79 عاما، ألّف عدة مؤلفات تاريخية واقتصادية من أهمها: كتاب "إغاثة الأمة بكشف الغمة"، وكتاب "السلوك لمعركة دول الملوك"، وكتاب "شذوذ العقود في النقود"، عاش المقريزي جانباً من حياته معاصراً لدولة المماليك البحرية، كما عاش شطرها الآخر في عهد دولة المماليك البرجية، وهما دولتان تكاد أن تكونان أغرب دولتين حكمت مصر، حيث امتد حكم الأولى 136 عاماً (648 هـ – 784 هـ) تولى خلالها الحكم 25 سلطاناً، وامتد حكم الثانية 130 عاماً (784 هـ – 923 هـ) تولى خلالها الحكم 23 سلطاناً.

3) خصائص المجتمع الذي عايشه المقريزي

كان المماليك عصر المملوكية، يؤلفون طبقة أرستقراطية اختصت في صناعة الحرب، واختلطوا مقاليد الحكم وحالت بينها وبين المصريين، وقد جعلها مماليك خاصة بهم ولم يختلطوا بالشعب لاعتقادهم أنهم غرباء عن الديار، ما فليست هناك رابطة تجمعهم بهم إلا رابطة اديني التي دفعتهم إلى الدفاع عن الوطن ضد الصليبيين والتتار والتي جعلتهم يكثرون من بناء المساجد والقصور، ولكنه بالمقابل لا يتورعون عن فعل أي شيء للحفاظ على ملكهم دون الاكتراث لأبسط المبادئ الإنسانية، فالرسول والمؤامرات والقوة في نظرهم وسائل لا بد منها للوصول إلى السلطة والانقلاب على الخصوم، فكله أمير يرى الكفاءة في نفسه ليكون يوما سلطانا، ولا يحول بينه وبين السلطنة إلا هذا السلطان الجالس فلا بد من خلعه أو إبعاده أو قتله أو حبسه حتى يخلوا المكان له فيجلس فيه بذاته، أو يسوق إليه إنسانا ضعيفا ليس له من الأمر شيء، في جعل من نفسه وصيا عليه ومديرا لشؤونه... ومن الطبيعي دولة هذا شأن حكامها أن تُهمل مصالح الناس وتغيب فيها رعاية الدولة للمواطنين، مما يفضي إلى اضطراب الأمن وانتشار الظلم.

أما الوضع الاقتصادي في عهد المماليك فكان يتميز ب هجرة السكان من الريف إلى المدينة وكساد التجارة والصناعة والزراعات في غالب الأحيان وسيادة أدوات الإنتاج البسيطة في الزراعة، بينما يغلب طابع الإنتاج الحرفي البسيط في المدينة وما يتميز به من قلة رأس المال وضعف تمركزه، وتعدد المجاعات وما يصاحبها من قلة الإنتاج وارتفاع الأسعار وما تخلفه من ضحايا ومآسي.

هذا الوضع الاقتصادي يُنشِئ طبقات اجتماعية منسجمة معه، فجماهير الفلاحين يستغلها النظام الإقطاعي وجماهير الحرفيين يستغلها أصحاب المهن وكبار التجار والمرابين.

4) تقسيم المقريزي للمجتمع المصري

لقد قسم المقريزي المجتمع المصري إلى سبعة أقسام وهي كالتالي:

- القسم الأول: وهم أهل الدولة التي تمثل في السلطات والمماليك؛
- القسم الثاني: وهم مياسير التجار وأولو والنعمة والترف ويتمثلون في أغنياء التجار وأغنياء القوم؛

- القسم الثالث: وهم أصحاب البر وأرباب المعايش وهم الفئة المتوسطة من التجار؛
- القسم الرابع: وهم أصحاب الفلاحة والحرث أي المزارعون، ويقصد المقريزي بهم أغنياء المزارعين؛
- القسم الخامس: وهم الفقراء وطلاب العلم وصغار كُتّاب الدولة؛
- القسم السادس: وهم أصحاب الحل في والوزراء وأصحاب المهن الحرة؛
- القسم السابع: وهم أهل الخصاصة والمسكنة، أي الفقراء الذين يعيشون على الصدقات.

5) مفهوم الربح عند المقريزي (الأرض)

على الصعيد الريفي، ظهرت سمة شبه الإقطاعية على مستوى نظام الأرض التي كانت تشغَل وسيلة الإنتاج الأولى، وكانت الأرض مستغلة في مجملها من طرف السلطان الذي كان له الحق المباشر في نصف المساحة المزروعة تقريبا، وكان يستحوذ مباشرة على الفائض الفلاحي ويخول للمماليك وكبار الموظفين حقق تسيير جزء من الأراضي، غير أن حقهم هذا في الأرض لم يكن يورث، ولقد تحدث المقريزي عن الأرض في عهد المماليك وقسمها إلى سبعة أصناف، حيث قال: "إن عائد الأرض يخضع لرقابة السلطات والمماليك وذلك حتى يتم توزيع هذا المنتوج بشكل عادل"، وتتمثل هذه الأصناف في ما يلي:

- ✓ أراضي تعود إلى الديوان ويعود إيرادها إلى الخزينة؛
- ✓ أراضي قطاعات الأمراء والجنود؛
- ✓ أراضي خاصة بالمساجد والمدارس؛
- ✓ أراضي خاصة بالمزارعين الصغار؛
- ✓ أراضي المِلك، ويرى أنها مشتريات من بيت مال المسلمين؛
- ✓ أراضي المراعي؛
- ✓ أراضي الفقر (الفقراء) والأفراد البسطاء.

6) نظرة المقريزي إلى النقود

لقد أوضح المقريزي أن سبب ارتفاع المستمر في تكلفة الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار يرجع إلى زيادة كميات النقود المتداولة، وهنا وضع المقريزي الحجر الأساس لأول نظرية في التاريخ الاقتصادي.

بهذا فهو يعتبر مؤسسا للنظرية النقدية التي قدمها بعده "فيشر Irving Fisher"، إن المقريزي يرى بأن زيادة كمية النقود المطروحة في التداول خاصة ذلك النوع من النقود المعدنية الرديئة تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا ما يؤدي إلى نشوء اختلال في عملية التبادل القائمة، ذلك أن استعمال النقود النحاسية التي يسميها "الفلوس" أدت

إلى اختفاء النقود المعدنية الجيدة المصنوعة من الذهب والفضة وبالتالي التخلي عنها كأساس للتداول النقدي مما أدى إلى اضطرابات وفوضى في العمليات الاقتصادية.

وهذا يبين بأن المقريزي قد سبق مفكري الاقتصاد الكلاسيكيين فيما يتعلق بعدم حيادية النقود، كما يبين الدور الفعال الذي يلعبه تغير كمية النقود على مستوى النشاط الاقتصادي، ويلاحظ المقريزي أن اختفاء النقود الفضية تاركة المجال للنقود النحاسية تتداول في أثناء فترة المجاعة بعد أن كان ال نوعان من النقود جنبا إلى جنب في التداول منع انخفاض المنتجات وارتفاع الأسعار أين بدأت العملة الفضية في الاختفاء، وذلك لأن ارتفاع المنتجات (بما فيها الفضة كمعدن له استخدامات أخرى في صناعة الحلي والأواني)، بمعنى انخفاض القوة الشرائية وهو ما يدفع الأفراد إلى تفضيل القطع النقدية الفضية على النحاسية وهذا يجعل العملة الثمينة تميل إلى الاختفاء من التداول النقدي فسيحة المجال للعملة الأخرى لتسود في التداول، وهكذا تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة.

ولهذا نجد في الفكر المقريزي جوهر ما يسمى بـ "قانون غريشام *Gresham's Law*"، ،كما توصل إلى فهم الفرق بين القوة الشرائية الكمية والقيمة الاسمية للنقود، وإدراك أثر التضخم المالي الذي يتمثل في زيادة الكتلة النقدية وارتفاع الأسعار على المداخيل، وهكذا نجد المقريزي من خلال فكره قد أسهم في وضع النظرية النقدية التقليدية الحديثة المعاصرة.

II. الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون

هو "عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الخضرمي" مفكر عربي من أسرة إشبيلية هاجرت إلى تونس حوالي منتصف القرن السابع للهجري (الثالث عشر ميلادي)، ولِد سنة 1332 م وتوفي 1406 م. وأصله أسرته من قبيلة "كندة"، وجده "خالد" المعروف بـ "خلدون" (ومن هنا جاء اسم خلدون الذي عُرف به أفراد هذه الأسرة) أول من هاجر من اليمن إلى الأندلس في القرن التاسع ميلادي.

لقد خصص ابن خلدون من مقدمته الباب الخامسة جميع فصوله الإثنين والثلاثين لصياغة أفكاره الاقتصادية في مجال نظرية القيمة والمسائل المتفرعة عنها، وقد أسماه الباب الخامس في المعاش ووجوهه(فصل في حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية).

يعتبر ابن خلدون من أوائل الكتاب الاقتصاديين في العالم، وذلك من خلال تحديده العلمي للمشكلات الاقتصادية لاهتمامه بتفسير الظواهر الاقتصادية وإدراكه لمدى أهمية الدور الذي يقوم به الإنسان لتحريك مختلف الأنشطة.

لقد تعرض ابن خلدون إلى العديد من القضايا الاقتصادية الهامة منها:

1) نظرة ابن خلدون إلى القيمة

فقد اعتبر أن العمل هو المصدر الحقيقي للقيمة، وأن المنافع أصلها ومصدرها العمل الإنساني، وأن المفادات والمكتسبات (السلع والمنتجات) كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية، وبالتالي فهو يوضح أن العمل الإنساني يتجسد في قيم استعمالية (منافع).

إن ابن خلدون بمفهوم الأعمال الإنسانية في كل مكسوب (السلع) يوضع ضمن رواد المفهوم الموضوعي في تحديد مقولة القيمة، هذا المفرود الذي طورته المدرسة الكلاسيكية بعد ذلك (ويليام بيتي، آدم سميث ودافيد ريكاردو).

لقد أوضح ابن خلدون بأن قيمة أي سلعة تتحدد بكمية العمل المبذول فيها، ومن هنا نجده أنه قد وضع الأساس الذي بنيت عليه نظرية القيمة لمن جاء من بعده.

2) نظرة ابن خلدون إلى الأجور

إذا كانت نظرية الأجور في التحليل الاقتصادي التقليدي توضح أن أجور العمال تتحدد بصفة عامة بناء على ظروف العرض والطلب وطبيعة السوق بالنسبة لخدمات عنصر العمل، فإن هذه الفكرة قد تعرض لها ابن خلدون في مقدمته في فصل بعنوان "أسعار المدن" بقوله: "وأما البضائع والأعمال أيضا في الأمصار الموفورة العمران فسبب الغلاء فيه أمور ثلاثة: **الأول:** كثرة الحاجة لمكان الترف في المصر بكثرة عمراني؛ **والثاني:** اعتزاز أهل الأعمال بخدمتهم وامتهان أنفسهم، لسهولة المعاشي في المدينة بكثرة أقواتها؛ **والثالث:** كثرة المترفين وكثرة حاجاتهم إلى امتهان غيرهم، وإلى استعمال الصناع في مهنهم، فيبذلون في ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة في الاستئثار بها، فيعتز العمال وصناع وأهل الحرف وتغل وأعمالهم وتكثر نفقات أهل المصر في ذلك".

تتضمن هذه الفترة توضيح كيفية تحديد ثمن عنصر العملي(الأجر) في ضوء الطلب المتزايد في المدينة، وكيف أن هذا الطلب المتزايد ارتبط بارتفاع الأجور، كما نستكشف في هذا النص إدراك ابن خلدون لتلك الخاصية التي يتميز بها من منحنى عرض العمل عن سائر منحنيات العرض العادية والمتمثلة في أنه إذا ارتفع الأجر بعد حد معين فإن الكمية التي تعرض من وحدات العمل تنقص بدل أن تزداد، أي أن منحنى عرض العمل يبدأ في الانحراف إلى جهة اليسار بعد مستوى الأجر المذكور.

3) العلاقة المتبادلة بين الأسعار والأجور

يرى ابن خلدون أيضا أن هناك علاقة تبادلية بين الأسعار والأجور، ويوضح ذلك في فصل "أن رُخصُ الأسعار مُضرّ بالمحترفين بالرخيص" حيث يقول: "فالزرع إذا استديم رخصة يفسد به حال المحترفين بسائر أطواره من الفلح والزراعة لقلة الربح فيه وندرته أو فقده فيفقدون النماء في أموالهم أو يجدونه على قلة ويعودون بالإنفاق على رؤوس أموالهم وتفسد أحوالهم ويصيرون إلى الفقر والخصاصة ويتبع ذلك فساد حال المحترفين أيضا بالطحن والخبز وسائر ما يتعلق بالزراعة من الحرث إلى صيرورته مأكولا وكذا يفسد حال الجند إذا كانت أرزاقهم من السلطان على أهل الفلح زرعا فإنها تقل جبايتهم من ذلك ويعجزون عن إقامة الجندية التي هي بسببها ومطالبون بها ومنقطعون لها فتفسد أحوالهم وكذا إذا استديم الرخص في السكر أو العسل فسد جميع ما يتعلق به وقعد والمحترفون عن التجارة فيه وكذا الملبوسات إذا استديم فيها الرخص".

يتضمن هذا النص فضلا عن العلاقة المتبادلة التي بين الأسعار والأجور الإشارة كذلك إلى الآثار المتبادلة بين النشاطات الاقتصادية، فتعرّض نشاط ما إلى كساد أو رواج ينعكس على بقية الأنشطة الأخرى.

4) نظرة ابن خلدون إلى النشاط الاقتصادي

قسم ابن خلدون النشاط الاقتصادي إلى عدد من الأنشطة الإنتاجية وفق تسلسل تاريخي، يأتي في المركز الأول النشاط الزراعي، وفي المركز الثاني النشاط الصناعي وفي المركز الثالث النشاط التجاري، كما أدخل عدة أنشطة اقتصادية أخرى كـ: النشاط التعديني، نشاط الصيد ونشاط الراعي، وهذا ما يجعل ابن خلدون في الطليعة ذلك أن "توماس الأكويني" لا يعتبر التجارة كنشاط اقتصادي وطبيعي بل أدانها، بينما ابن خلدون كان أوسع فكرا حيث يرى بأن هذه النشاطات هي من مكونات ثروة المجتمع.

5) نظرة ابن خلدون في العلاقة بين مستوى التطور الاقتصادي (العمران)، السلع الضرورية والكمالية

أوضح ابن خلدون أن الانتقال إلى الصناعة لابد أن يكون بعد استكمال القطاع الزراعي وتطوره إلى الدرجة التي تسمح له بها بتسديد الطلب نحو سلع المواد الغذائية الضرورية (الطعام والملبس). أي أن الطلب على السلع يتوقف على درجة العمران، فالبلد كثير العمراني يكثر فيه الترف ومن ثم تصبح السلع الكمالية ضرورية وهكذا.

6) نظرة ابن خلدون إلى أنواع العمل

ينظر ابن خلدون إلى العمل من زاويتين:

- فمن زاوية خلق القيم مباشرة أو خزنها فهو يتكلم عن العمل الظاهري والعمل المستثمر: إن أصل القيمة عند ابن خلدون هو العمل، والعمل الذي قد يخلق قيمة بصورة مباشرة يسميه نوع يتجسد ظاهريا في المكتسبات مثل منتجات ال وضائع أو قد يكون الأمل على شكلك هي من متراكمة في منفعة أو منتوج، أي إن هذه المنفعة أو هذا المنتج تبدل فيها الأعمال الإنسانية بشكل متواصل وبفترات مختلفة، أي أنها حصيلة عمل إنساني سابقا تراكم فيه اقتناء الحيواني أو النباتي أو المعدن، حيث يقول ابن خلدون: "*قل بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول. لأنه إن كان عملاً بنفسه مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان أو النبات أو المعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني كما تراه، وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع*".
- ومن زاوية خلق القيم أيضا أو عدم خلقها يتحدث عن المعاش الطبيعي وغير الطبيعي، فالأول هو العمل المُنتِج بلغة اقتصاد اليوم والثاني هو العمل غير المُنتِج.

لقد اعتبر ابن خلدون الزراعة والصناعات والتجارة نشاطات إنتاجية مطابقا أحدث النظرية الاقتصادية المعاصرة التي ترى أن هذه القطاعات هي القطاعات الرئيسية في إنتاج القيم الجديدة وبصورة مباشرة، أما القطاعات الخدمية كالنقل

ومرافق الصناعات الأساسية فهي في الواقع نشاطات اقتصادية قد تساهم بصورة غير مباشرة في إنتاج القيم. أما جهاز الدولة ونشاط العاملين فيه فلا يدخل ضمن الأعمال المُنتِجة للقيم.

7) نظرة ابن خلدون للنقود

لقد أشار ابن خلدون من خلال حديثه عن النقود إلى وظيفة النقد كوسيلة للتبادل، فقد بين بصورة واضحة إلى وظيفة النقد كمقياس لقيمة كل الثروات وكونه وسيلة للتراكم.

إن الذهب والفضة اللذان يقومان بدور التبادل، يقومان عند خلدون بوظيفتي مقياس القيمة (الحجرين المعدنيين الذهب والفضة قيمة لكل متمول). كما اعتبر أن الذهب والفضة معدنين يُحفظان من أجل الادخار والاكتناز أي وظيفة التراكم.

8) نظرة ابن خلدون إلى العلاقة بين مستوى الاستثمار والطلب (المضاعف)

يرى ابن خلدون أن ظهور مداخيل جديدة بفعل استثمارات جديدة تعني التحول إلى عناصر طلب فعال قد تدفع إلى ضرورة توظيف استثمارات أخرى، وأن هذه الاستثمارات الأخرى ستخلق مداخيل نقدية أخرى مما يجعل وجود عناصر طلب فعال غير تلك التي تكونت في المرحلة السابقة وهذا بدوره يستوجب توظيفه استثمارات جديدة وهكذا، لأن هذا هو جوهر عملية المضاعف وحركته.

إن هذه الفكرة قد جاءت في أفكار ابن خلدون بشكل أولي، ولكنه واضح وجلي (وإن كانت الصناعة مطلوبة وتوجه إليها النفاق كانت حينئذ الصناعة بمثابة السلعة التي تنفق سوقها وتجلب للبيع فتجتهد الناس في المدينة لتعلم تلك الصناعة ليكون منها معاشهم وإذا لم تكن الصناعة مطلوبة لم تنفق سوقها ولا يوجه قصد إلى تعلمها فاختصت بالترك وفقدت للإهمال)، (فالصنائع إنما تستجاد إذا احتيج إليها وكثر طالبها، فإذا ضعفت أحوال المصر، وأخذ في الهرم بانتقاض عمرانه وقلة ساكنه تناقص فيه الترف، ورجعوا إلى الاقتصار على الضروري من أحوالهم، فتقل الصنائع التي كانت من توابع الترف .لأن صاحبها حينئذ لا يصح له بها معاشه، فيفر إلى غيرها، أو يموت، ولا يكون خلف منه، فيذهب رسم تلك الصنائع جملة، كما يذهب النقاشون والصواغون والكتاب والنساخ وأمثالهم من الصناع لحاجات الترف).

وفي الأخير يمكن القول بأن ابن خلدون قد سبق الكثير من المفكرين الاقتصاديين الأوروبيين في كثير من المواضيع الاقتصادية، سواءاً فيما يتعلق بالتجارة أو مسألة الثروة والعمران أو التخصص الدولي في الإنتاج السلعي أو فيما يتعلق بالضرائب وأنواعها وحجمها وتأثيرها على سياسة الاستثمار، ومسألة الإنفاق الحكومي ودوره الإيجابي في تطور اقتصاد أي بلد، بالإضافة إلى مجموعة من المواضيع الأخرى.